



Digital economy Visions and Prospects Arab Countries Case Study

Mohammed Madlool Ali¹

1. University of Babylon/ College of Administration and Economics,
mohamdmadlool@gmail.com

Article Information

Submission date: 24 / 3 / 2016

Acceptance date: 10 / 5 / 2016

Publication date: 30 / 6 / 2020

Abstract

The digital economy became the model global economy as the last stage for the devolvement of the economy and it considers as a result of using the information technology in different economic fields, such as what happened in all our life activities. The growth, integration, and sophistication of information technology and communications is changing our society and economy. Consumers now routinely use computer networks to identify sellers, evaluate products and services, compare prices, and extra market leverage. Business use networks even more extensively to conduct and re-engineer production processes , streamline procurement presses , reach new customer and manage internal operation.

Keywords: digital economy, power engine for digital economy, The reality of digital economy in Arab countries

الاقتصاد الرقمي رؤى وآفاق - البلدان العربية دراسة حالة

محمد مدلول علي

جامعة بابل/الادارة والاقتصاد

الخلاصة

يعد الاقتصاد الرقمي المنصة الانتاجية الجديدة باعتبارها الثورة الصناعية الثالثة هذه الثورة الرقمية هي التي تولد ثروة من فرص النمو الاقتصادي في الاسواق الجديدة وفرص العمل والفرص التجارية بشكل كبير , لذا فان مواكبة العصرنة الرقمية التي يعيشها العالم اليوم فان تطور الاقتصاد الرقمي مرتبط وبشكل كبير بما توفره الدولة للمؤسسات سواء تلك التابعة للقطاع العام او تلك المؤسسات التابعة للقطاع الخاص وبالكامل التي توفر بنية تحتية مرتبطة بالقوانين واللوائح والاتصالات المنظمة للاقتصاد الرقمي وبالشكل المطلوب , وكما يمكن اعطاء صورة واضحة عن البحث من خلال الاشارة الى المبحث الاول والذي يمثل في الاطار النظري والمفاهيمي للاقتصاد الرقمي اما المبحث الثاني فقد تطرق الى القوة المحركة للاقتصاد الرقمي اما المبحث الثالث فقد انصب على واقع الاقتصاد الرقمي في البلدان العربية كدراسة حالة بالإضافة الى الاستنتاجات والتوصيات .

الكلمات الدالة : الاقتصاد الرقمي , القوة المحركة للاقتصاد الرقمي, واقع الاقتصاد الرقمي في البلدان العربية

المقدمة

بلغ الاقتصاد الرقمي مرحلة جديدة من الاقتصاد العالمي , نتيجة استخدام تكنولوجيا المعلومات في مختلف الميادين الاقتصادية , مثلما حدث في جميع مجالات الحياة ,النمو والتكامل وتطوير تكنولوجيا المعلومات , واستخدام شبكات الحاسوب للتعرف على البائعين وتقييم المنتجات والخدمات ومقارنة الاسعار واعادة هندسة عمليات الانتاج وتبسيط الوصول الى العميل .

وبما اننا نعيش في عصر العولمة , لذا تم عولمة كل شيء فالعولمة لها انواع مختلفة منها اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية وتكنولوجية ,فمن هذا المنطلق فالاقتصاد الرقمي هو نتاج العولمة التكنولوجية هو احد الاقتصاديات الناشئة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لذا فانه مهد الطريق لثورة رقمية , وفي ضوء ذلك تندرج الدراسة الى ثلاثة مباحث رئيسة اشار المبحث الاول الى الاطار النظري والمفاهيمي للاقتصاد الرقمي في حين تطرق المبحث الثاني الى القوة المحركة للاقتصاد الرقمي اما المبحث الثالث فقد انصب على واقع الاقتصاد الرقمي في البلدان العربية كدراسة حالة.

مشكلة البحث:

على الرغم من ان الاقتصاد الرقمي شهد تقدماً سريعاً وواسعاً غير ان هناك العديد من المشاكل التي تعيق حركته وتقدمه في البلدان العربية , سواء كانت تلك المشاكل فنية او تقنية تتمثل في ضعف البنية التحتية الالكترونية او ضعف الثقافة التنظيمية والوعي الالكتروني بين افراد المجتمع او مشاكل اقتصادية واجتماعية وسياسية اخرى .

فرضية البحث

ينطلق البحث من فرضية مفادها ان دخول الاقتصادي الرقمي في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وحتى البيئية يجعل منه وسيلة ذات مساهمة بالغة الالهية في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة ,مع تقليل الفجوة الرقمية بين البلدان العربية وبين البلدان متقدمة النمو.

هدف البحث

يهدف البحث الى التعرف على واقع الاقتصاد الرقمي وافاق المستقبلية مع اعطاء صورة واضحة لمؤشرات الاقتصاد الرقمي في البلدان العربية.

اهمية البحث

يكمن اهمية البحث في الدور الذي يمكن ان يلعبه الاقتصاد الرقمي في فتح آفاق جديدة للاستثمارات المشتركة بين البلدان في مجال البحث والتطوير المتصلة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتسخيرها لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام.

هيكلية البحث

تمشياً مع طبيعة البحث ومن اجل الوقوف على تفاصيله وتحليلها من جانب والامام به وبلوغ الاهداف المرسومة من جانب اخر لذا سوف يسلط الضوء على اعطاء صورة واضحة للاقتصاد الرقمي من خلال تقسيم الدراسة الى ثلاثة مباحث رئيسية اذ تتناول المبحث الاول الاطار النظري والمفاهيمي حول الاقتصاد الرقمي والذي يبين المفهوم والاهمية والمزايا المتعلقة في الاقتصاد الرقمي بينما تطرق المبحث الثاني الى القوة المكونة والمحركة للاقتصاد الرقمي , والذي تتناول مكونات الاقتصاد الرقمي واتجاهاتها المستقبلية الى جانب معايير التمييز بينه وبين الاقتصاد التقليدي اما المبحث الثالث فقد تناول واقع الاقتصاد الرقمي في البلدان العربية .

المبحث الاول

الاقتصاد الرقمي (اطار نظري ومفاهيم اساسية)

يتناول الاقتصاد الرقمي مناقشة المواضيع التالية

اولاً : ماهية الاقتصاد الرقمي

ان التحول الرقمي في العقود الاخيرة مدفوعاً بدناميكية تناسبية في الاسواق واصحاب المشاريع الابتكارية , لذا كان الاعتماد بشكل كبير وواسع على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مثل وسائل الاعلام الاجتماعية والهواتف النقالة فضلا عن القبول المتزايد للأنشطة الانتاجية والاستهلاكية على الانترنت (التسويق , الخدمات المصرفية الالكترونية , محتوى التقاسم) كل ذلك ادى الى ظهور الاقتصاد الرقمي و هذه القوى المحركة ادت الى خلق ثروة جديدة حول العالم .

و يمكن التعرف على الاقتصاد الرقمي من خلال عدة نواحي , فقد لوحظ ان مصطلح الاقتصاد الرقمي قد استخدم في التبادل مع الاقتصاد الجديد حيث عالي النمو وانخفاض التضخم, المعاملات التجارية على شبكة

الانترنت , وجود الاسواق على الانترنت , فهناك تكون تكنولوجيا المعلومات والتجارة الالكترونية بين الشركات , التسليم الرقمي للسلع والخدمات , بيع التجزئة ودعم تكنولوجيا المعلومات للسلع المالية , وبعد هذه المقدمة يمكن القول ان الاقتصاد الرقمي ما هو الا شبكة عالمية للأنشطة الاقتصادية والاجتماعية التي يمكن تمكينها بواسطة مضخات مثل شبكة الانترنت والجوال وشبكات الاستشعار(1).

ويعرف ايضاً على انه استخدام او انشاء تكنولوجيا المعلومات والاجهزة والتطبيقات والاتصالات السلكية واللاسلكية في جميع جوانب الاقتصاد(2).

كما يعرف الاقتصاد الرقمي على انه شبكة عالمية للأنشطة الاقتصادية والاجتماعية التي يتم تمكينها بواسطة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مثل شبكة الانترنت واجهزة الكمبيوتر السحابية والبحث في المحركات والاجهزة الذكية , اذ التكنولوجيا الرقمية توفر الكفاءة وتحقق الوفورات للحكومات والشركات والافراد وزيادة الثروة وتحقيق المزيد من النمو الاقتصادي(3), والعمل على زيادة الانتاجية و الاندماج الاجتماعي.

ومن خلال ما تقدم يمكن القول ان الاقتصاد الرقمي يستند وبشكل كبير وواسع على التكنولوجيا الرقمية بما في ذلك شبكات الاتصال والانترنت , الشبكات الداخلية , الشبكات الخارجية , واجهزة الكمبيوتر وغيرها من التكنولوجيات ذات الصلة .

ثانياً: الملامح الرئيسية للاقتصاد الرقمي

يعتبر القرن الحادي والعشرين حقبة تاريخية جديدة واكثر قوة في الاقتصاد , تمثل في المعارف والمعلومات والانتاج والتوزيع بشكل اكثر من ذي قبل , فالاقتصاد الرقمي ينتشر في جميع الاقتصاديات فلة تأثير مباشر وغير مباشر في الانتاج والاستهلاك والتوزيع والاعمال والتسويق وغيرها.

فأجهزة الكمبيوتر والاتصالات السلكية واللاسلكية هي اساس تمكين التكنولوجيا التي تخدم صناعات المصنوع كالسيارات والمنسوجات والمعدات الكهربائية وقطاعات الخدمات كالتحويل والبيع بالتجزئة حتى الصناعات في القطاعات الابتدائية مثل الحراثة والزراعة والتعدين , اذ تعتمد والى حد كبير على اجهزة الكمبيوتر والاجهزة الرقمية والبرمجيات وخدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية المتقدمة , بالإضافة الى استخدام نظام GPS واستخدام الرادار والسونار لتحديد المواقع(4)

لذا فان الاقتصاد الرقمي يعمل على تحقيق العديد من المكاسب الاقتصادية لاسيما تسارع معدلات الانتاج وتحسين نوعيتها ومساهمتها في تعزيز الانتاجية والكفاءة الاقتصادية , وذلك من خلال تخفيض التكاليف الادارية والمالية ورسوم الاتصالات الخارجية , كما يعمل على زيادة فرص التوظيف للعديد من العاطلين , وتنامي الدخل والثروات مما يعمل على ارتفاع مستوى المعيشة والرفاهة , الى جانب ذلك يساعد الاقتصاد الرقمي في زيادة اندماج اقتصاد البلد مع اقتصاديات البلدان العالمية الاخرى مع زيادة فرص التجارة العالمية من خلال سهولة الوصول الى الاسواق العالمية والقطاعات السوقية .

اما الملامح الرئيسية للاقتصاد الرقمي فقد وصفت على انها تتمثل بالتنقل , واستخدام البيانات, والاثار

الشبكة(5)

- التنقل : يعتبر التنقل احد اهم ممتلكات الاقتصاد الرقمي غير الملموسة والحقوق المرتبطة بها , ويكون التنقل بها سهل اذ يمكن للمستخدمين والزبائن تنفيذ الانشطة التجارية عبر الحدود .
- البيانات : تعتبر البيانات مصدر وسمه اساسية في الاقتصاد الرقمي اذ يتم جمع العديد من البيانات من المشاركين في السوق , وتعمل ايضاً على زيادة القدرة في جمع وتخزين ومعالجة التدفقات الضخمة التي تولد قيمة اما في القطاع الخاص او في الانشطة الحكومية العامة .
- الاثار الشبكية : وهي التي تسمح في انشاء قيمة خاصة لاسيما من خلال نماذج ما يسمى بالأعمال متعددة الجوانب في تلك النماذج تتعامل عدة مجموعات من الاشخاص من خلال منصة تسفر عن عوامل خارجية ايجابية وسلبية , ومن امثلة النماذج التجارية المتعددة هي (نظام بطاقات الدفع , نظام التشغيل , صناعة وسائل الاعلام)

الى جانب تلك الملامح الرئيسية هناك ثلاث قطاعات رئيسية يعتمد عليها الاقتصاد الرقمي متعلقة بالقضايا المركزية تتمثل في الاتي(6)

- رقمه السلع والخدمات المختلطة: والتي تشمل البيع بالتجزئة للسلع المادية كالكتب , وجوازات السفر , وجوازات الفنادق عبر الانترنت , وكذلك الاعلان , والخدمات المصرفية الامنة , ونظام الانتاج والتوزيع للسلع المادية , ويمكن ان تكون هي نفسها المستخدمة في البريد الكتالوج او هاتف المبيعات وهذا يعني انه يمكن استخدام الانترنت كقناة اخرى للمبيعات.
- استخدام تكنولوجيا المعلومات للسلع والخدمات المنتجة الكثيفة : تكون هذه الخدمات التي يعتمد عليها في التوفير النقدي على سبيل المثال تستخدم في العمليات المحاسبية الكثيفة والعمليات الهندسية معقدة التصميم , وهذه الخدمات تعتمد عليها قواعد السلوك وتحسين العملية , ويعتبر هذا القطاع من القطاعات الرئيسية التي تعطي سلع وخدمات يعتمد عليها بشكل تام.
- رقمه السلع والخدمات العالية: وتشمل هذه السلع والخدمات التي يتم تسليمها رقمياً والتي تشمل المجالات الالكترونية , ومبيعات البرمجيات , ومبيعات الموسيقى , والتعليم عبر الانترنت وغيرها.

ثالثاً : مزايا الاقتصاد الرقمي

لقد بني الاقتصاد الرقمي على الابتكارات التكنولوجية من اجهزة الكمبيوتر والاتصالات السلكية واللاسلكية الى جانب البرمجيات , وما يمتاز به من اثار على جميع القطاعات الاقتصادية والانشطة الاجتماعية من بيع بالتجزئة والنقل والخدمات التحويلية والتعليم والرعاية الصحية ووسائل الاعلام لما يمتاز به من نشر جميع المعلومات والمعرفة, ومن ثم تشجيع الحكومة الالكترونية والشبكات الالكترونية المساهمة والتجارة الالكترونية والبنوك المصرفية الالكترونية والادارة الالكترونية تبعاً لذلك يمكن القول ان اهم مزايا الاقتصاد الرقمي تتمثل في:

- 1- الاقتصاد الرقمي اقتصاد السرعة الفائقة : ان الاقتصاد الرقمي هو اقتصاد الحركة السريعة ووسيلة الاقمار الصناعية والبريد الالكتروني , ان هذه السرعة تحتاجها الشركات التي تتسم بالرشاقة في الحجم والتنظيم والمعلومات من خلال العلاقات الشبكية التي تقاسم المعلومات الفورية(7).
 - 2- الاقتصاد الرقمي اقتصاد لحدودي : ان الموقع الجغرافي والحدود والعامل الزمني قد خفف اثرها بينما تعاضم دور المعلومات واهمية الوصول , ان هذا الاقتصاد يركز على المعلومات , فالمعلومات هي المفتاح الى عولمة الاقتصاد وشموليته , وبذلك فان الاقتصاد الرقمي يختلف عن الاقتصاد التقليدي من حيث انه لا يقتصر عن دولة ما او منطقة وانه سريع الحركة ويمكن الوصول اليه بسهولة ويسر ومن ثم يحد من العقبات التي حدت من القدرة الاقتصادية في الماضي(8).
 - 3- المنافسة وهيكل السوق في ظل الاقتصاد الرقمي : ان الاقتصاد الرقمي يشمل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتجارة الالكترونية وخدمات التوصيل الالكتروني والبرامجيات والمعلومات , لذا فإنها تختلف باختلاف حجم المعاملات الاقتصادية والتخصص والموارد الاقتصادية والقطاعات الاقتصادية ومكونات الناتج المحلي الاجمالي , وبذلك فان هيكل السوق يختلف على وفق درجة تطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الاقتصاد الرقمي سواء كان ذلك على المستوى المحلي او على المستوى العالمي.
 - 4- ضغط التكلفة لكل صفقة: يعد الانترنت حالة جديدة في مجال اجراء الصفقات تتمثل في النقرات تساوي الصفقات , الامر الذي يدفع الشركات الى مضاعفة الحجم الكلي للنشاطات بشكل غير مسبوق وبالتالي يكون فرصة صنع النقود من خلال النقرات ذات امكانية كبيرة (9).
 - 5- الاقتصاد الرقمي يوفر المعلومات لاتخاذ القرار: يمكن التحكم بالمعلومات بالاستخدام الفعال للمعلومات وتوظيفها لخدمة القرارات والسياسات الاقتصادية وتساعد مهارات ادارة المعلومات في نجاح اتخاذ القرارات الاستثمارية بعيدة المدى بدقة, ويوفر الاقتصاد الرقمي المعلومات عن طريق تعلم كيف تحديد الاحتياجات المعلوماتية ثم اختيار المصادر المناسبة للمعلومات الاساسية والهامة في ادارة الصادر والوارد من المعلومات بطريقة اكثر كفاءة وتأثيرا(10):
 - المعلومات الالكترونية وتشمل البريد الالكتروني والانترنت والمواد المسجلة على اشربة الفيديو والمعلومات الموجودة على الاقراص الصلبة والمرنة.
 - المعلومات المنطوقة مثل المكالمات الهاتفية والحوارات.
 - المعلومات المطبوعة مثل التقارير والفاكسات.
 - التنبؤات التكنولوجية.
- ذلك فان الاقتصاد الرقمي يوفر المعلومات المثالية من حيث الحداثة والكفاءة والاهمية والدقة وامكانية التحقق من صحتها ويحقق الاقتصاد الرقمي السيادة في اقناع الآخرين ودعم القرارات.

المبحث الثاني: القوة المحركة للاقتصاد الرقمي

والذي يتضمن مناقشة الفقرات التالية

أولاً : مكونات الاقتصاد الرقمي:

يعد الاقتصاد الرقمي المنصة الانتاجية الجديدة , وهذه الثورة الرقمية هي التي تولد ثورة في فرص النمو في الاسواق الجديدة و فرص العمل والفرص التجارية بشكل كبير , لذا يمكن توضيح المكونات الاساسية للاقتصاد الرقمي والمتمثلة في(11)

1- الانترنت, شبكة الاتصالات العالمية والبنية التحتية الكهربائية:

على مدى العقود الماضية التطورات في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات قد حولت العالم الى مجمع اوسع قبول في الشبكات الرقمية , فالإنترنت قد وفر عالم خالٍ من الحدود المادية والسياسية , مما جعل من السهل التبادل في السلع والخدمات لاسيما في الشركات الصغيرة والمتوسطة , وبذلك اكتسب الاقتصاد الرقمي زخماً واسعاً في عام 2000 عندما بدأت الخدمات المصرفية والتمويل والتسويق والاتصال عبر البريد الالكتروني والتطورات الجديدة على شبكة الانترنت .

2- الاجهزة و البرمجيات :

تعد الاجهزة احد اهم البنية التحتية الرئيسية في معالجة ونقل محتوى الاعمال في الاقتصاد الرقمي , اذ ان هناك انواعاً مختلفة من الاجهزة تتفاعل مع بيئة الاقتصاد الرقمي والتي تشمل تكنولوجيا المعالجات الدقيقة والمعالجات المتوازنة وتقنيات المستخدم وغيرها

اما البرمجيات فهي المسؤولة عن تطوير المنتجات والخدمات التي يتم استهلاكها من قبل الشركات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الرقمي والتي تشمل المنتجات وخدمات نظم التخطيط لموارد المؤسسة , واعداد البيانات وخدمات استرجاع المعلومات وغير ذلك .

3- الاتصالات السلكية واللاسلكية :

وهذه تقوم في توليد منتجات الاتصالات والخدمات اللازمة لمزاولة الاعمال التجارية الكترونياً والتي تشمل منتجات وخدمات الاتصالات الهاتفية والبريد الاذاعي والتلفزيوني والخي, وكما تعتبر هذه الاتصالات اكبر من انها شبكة , حيث انها توفر نظم شبكات الاتصال كالهاتف الخليوي وشبكة الاقمار الصناعية والكاميرات وخدمات النمو الاقتصادي مثل خدمات الحكومة الالكترونية والتجارة الالكترونية .

4- اعمال التجارة الالكترونية:

يعتبر هذا عنصراً حاسماً في الاقتصاد الرقمي في استخدام المنصات الالكترونية و المعاملات التجارية للشركات التي لعب دوراً هاماً , فالشركات تكون قادرة على الانخراط في التدفق بالاتصالات مع العملاء المحليين والعملاء في الخارج ووكلاء اكثر فعالية من حيث التكلفة , لذا فان الاعمال التجارية الالكترونية تعمل على تحسين وقت الاستجابة لتجهيز العملاء من خلال البريد الالكتروني والتبادل الالكتروني .

5- العاملين في مجال المعرفة ورأس المال البشري

راس المال البشري والمعرفة الجماعية ومهارات القوة العاملة تعتبر عناصر مهمة في الاقتصاد الرقمي , اذ يتم تحديد فشل او نجاح الشركات في بيئة تنافسية , فراس المال البشري يشمل المتخصصين في مجال تكنولوجيا المعلومات لاسيما الخبرة المستندة الى ويب , اما العاملين في مجال المعرفة والمتمثلة في التعليم والبحث والتطوير والاتصالات وامكانية الوصول الى خدمات المعلومات وتغليف نطاق اقتصاد المعلومات .

6- التكنولوجيا الناشئة:

تلعب التكنولوجيا الناشئة دوراً هاماً في تطوير الاقتصاد الرقمي وذلك من خلال الاستخدام الواسع النطاق في تقنية البلوتوث والبروتوكول , والهدف من ذلك تخفيض التكاليف وتوفير برامج بأسعار معقولة للأفراد وانخفاض تكلفة الترخيص والقدرة على تخصيص برامج استخدام اللغات المحلية.

ثانياً: الاتجاهات التكنولوجية المستقبلية في الاقتصاد الرقمي

ان بناء الاقتصاد الرقمي يتخذ من التكنولوجيا المتطورة مركزاً له في نشر مجتمع المعرفة والمعلومات وهذا يتطلب توفر عدد من الاتجاهات اهمها :

1- السحابة التكنولوجية (12):

تعمل السحابة التكنولوجية على خلق قيمة حقيقية للمستهلكين واصحاب الاعمال التجارية , بحيث تجعل العالم الرقمي اسهل واسرع واقوى واكثر كفاءة في تقديم الخدمات المستندة الى الانترنت , كما تعمل على توفير الطرق الاكثر انتاجية واكثر مرونة للشركات من جانب , وتحسين الانتاجية وتخفيض النفقات الرأسمالية لها من جانب اخر , حيث تشير التقديرات ان السحابة التكنولوجية تعمل على تخفيض ما يقدر بحوالي 20 % من تكاليف تلك الشركات وبهذا يكون لديها اثر اقتصادي واضح.

2- البيانات الكبيرة :

تعد البيانات الكبيرة من صميم الابتكارات والتي تعتمد على القياس والتجريب والتقسام والارتقاء بمستوى عالي , فالاثار الاقتصادية للبيانات الكبيرة يمكن ان تأخذ ابعاد واضحة في سوق العمل وذلك عن طريق ايجاد وظائف وتحليلات ذات صلة بتلك البيانات .

3- الروبوتات المتقدمة :

تعد احد اهم اوجه التقدم الرئيسية التي تسفر عن الاستعاضة عن العمل البشري باستخدام الآلات في عدد متزايد من الصناعات التحويلية وخدمة التطبيقات , كما تعمل على اداء المهام الاكثر حساسية وتعقيداً , الى جانب ذلك فأنها تعمل ايضاً على تخفيض التكاليف وتطبيقها في الرعاية الصحية والصناعة التحويلية , وهذا يمكن ان يولد اثراً اقتصادياً واضحاً في خلق الانتاج وتقديم الخدمات.

4- أتمته عامل المعرفة :

التقدم في الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي وواجهات المستخدم الطبيعية مثل (التعرف الصوتي) تجعل من الممكن اتمته عامل المعرفة , بالشكل الذي يفتح افاق جديدة في استخدام الادوات التحليلية المتطورة في مواهب الموظفين واصحاب المهارات وهذا ما يجعل الاستعاضة عن المعرفة الروتينية وتحقيق عوائد اقتصادية في تنظيم عامل المعرفة وادائه .

ثالثاً : معايير التمييز بين الاقتصاد الرقمي والاقتصاد التقليدي

بناءً على ما تقدم يمكن القول ان الاقتصاد الرقمي يتسم بالعديد من المعايير التي تجعله يتميز عن الاقتصاد التقليدي , حيث يعتمد بشكل اساسي على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في جميع تطبيقاته , حيث يعمل على توفير المعلومات بأسرع وقت واقل تكلفة ممكنة وهذا ما يتيح الشفافية ومن ثم يتيح اتخاذ القرار بسرعة وكفاءة عالية , كما يتيح للمؤسسات رسم خططها في زيادة انتاجها , الى جانب ذلك يعد الاقتصاد الرقمي اقتصاد لا حدودي , له القدرة على تلبية جميع اطراف التعامل في شتى المجالات الاقتصادية, وبذلك فان هناك العديد من المعايير للاقتصاد الرقمي الذي تجعله يتميز عن الاقتصاد التقليدي سواء كانت من ناحية الاقتصاد او الاعمال او المستهلكون والحكومة والسوق والمغامرة وقوة العمل و من خلال ونواحي اخرى للتمييز والجدول (1) يبين ذلك التمييز :

الجدول (1) التمييز بين الاقتصاد الرقمي والاقتصاد التقليدي *

المعايير	الاقتصاد الرقمي	الاقتصاد التقليدي
من الناحية الاقتصادية		
الاسواق	متحركة	مستقرة
حدود المنافسة	عالمية (عامة ومحلية)	قومية (مخاطر مستقلة)
الشكل التنظيمي	شبكي	تراتبى، بيروقراطي
البنية	خدمية/ معلوماتية في جوهرها	تصنيعية في جوهرها
مصدر القيمة	راس مالي انساني واجتماعي	مواد خام، وراس مال طبيعي
من ناحية الاعمال		
تنظيم الانتاج	انتاج مرن	انتاج كبير
المحرك الرئيسي للنمو	ابتكار/ معرفة/ التجديد / الاختراع	راس مال/ عمل
المحرك التقني للنمو	الرقمنة	المكننة
مصدر الميزة التنافسية	الابتكار ، الجودة ، القدرة على التكيف	خفض التكلفة من خلال الموازنة
اهمية الابحاث/الابتكار	كبيرة	بين المنخفضة والمتوسطة
العلاقة مع الشركات	تعاون ، وتفوق	اداء منفرد
من ناحية المستهلكون		
الاذواق	سريعة التغير	ثابتة
المهارات	المهارات واسعة وقدرة التكيف	مهارات عمل محددة
الاحتياجات التعليمية	تعلم مدى الحياة	تعليم او تدريب حرفي محدد
طبيعة التوظيف	الاعتماد المتزايد على التقاعد والتأسيس على اساس المشروع	مستقرة
من ناحية الحكومة		
العلاقات بين الحكومة والاعمال	تشجيع فرص النمو الجديدة	فرض التنظيمات
التنظيم	مرن ويركز على السوق	قيادة وسيطرة
خدمات الحكومة	دول مخولة	دول رفاه
من ناحية السوق		
التطور الالكتروني	متغير ومضطرب (سريع ومفاجئ)	ثابت (مستقيم)
تغيرات السوق	سريعة لا يمكن التنبؤ بها (سوق قائم على الطلب)	بطيئة وخطية (سوق قائم على العرض)

طويلة	قصيرة	حياة المنتجات والتقنيات
القوة الصناعية الكبرى	رجال الابتكار	محرك الاقتصاد الاساسي
محلي	عالمي	هدف المنافسة
الحجم (الكبير يأكل الصغير)	السرعة (السريع يأكل البطيء)	لعبة التنافس
من ناحية المغامرة		
بطيئة	سريعة	خطوات العمل
الربح	دخول السوق والبقاء فيه	مقياس النجاح
المال	المعرفة والقدرات	محرك النمو
البحث	البحث واستراتيجية المخاطر وإدارة المعرفة	المصادر الاساسية للتجديد
موزع	عمودي	صنع القرار
تقليدي يعتمد على الامر والتحكم	جديد يحتاج الى الناس والمعرفة والترابط	نمط العمل
من ناحية قوة العمل		
عمودية	مشتركة	الزعامة
قياسية	مرنة ومتعددة	المهارات
درجة من المهارات	التعليم المستمر	المتطلبات الثقافية
مواجهة ومواجهة	عمل جماعي	ادارة علاقات العمال
اقتصاد مصنع	اقتصاد القيمة المضافة	نواحي اخرى لمعايير للتمييز **
اطار دولة	اطار عالمي	
توزيع جوي	توزيع عبر الشبكة	
اكبر عدد من الزبائن	زبائن حسب الحاجة	
استراتيجية المنافسة	استراتيجية التعاون	
الدفع عن طريق الشبكة القديمة للبنوك	الدفع عن طريق الانترنت	
اليد العاملة	العقول (الدماغ) العاملة	

*المصدر: باسم غدير , اقتصاد المعرفة , سوريا - حلب , شعاع للنشر والعلوم , 2010 , ص38.

** Soures : Michel Cartier La nouvelle économie,

http://www.michelcartier.com/McArticleB.php3?id_article=232.(15/04/2005)

ان التحول من الاقتصاد التقليدي الى الاقتصاد الرقمي يعد من الابتكارات الرقمية بوصفها نتاج بيئة ثقافية مؤسسية تعمل على المهارات والابتكارات المتقدمة , و اقتصاديات تسودها القدرات والافكار والاصول الملموسة وغير الملموسة والبضائع المصنعة والعمل اليدوي والخدمات والمهارات الخاصة وغير ذلك.

المبحث الثالث

واقع الاقتصاد الرقمي في البلدان العربية

ان أهم ما يلاحظ على الاقتصاد الرقمي الجديد انه قد أضاف "عنصر المعلومات" إلى جانب العناصر التقليدية للإنتاج ، وقد برزت تقنية المعلومات كأهم عناصر التكنولوجيا الحديثة ، بحيث يتعدى تأثيرها على الإنتاجية ليصل إلى العلاقة بين الاقتصادات المتطورة وبين القطاع العام والقطاع الخاص ، ولأن الثورة التقنية أصبحت عنوان الاقتصاد الجديد فان الدول العربية مطالبة بعبور هذه الثورة لتلحق بركب التقدم وعدم ترك الفجوة الرقمية بينها وبين الدول الاخرى عرضة للتسارع والتقاوم لاسيما وان الاقتصاد الرقمي سوف يفتح آفاقا جديدة أمام المستقبل العربي.

وبذلك يمكن الوقوف على واقع الاقتصاد الرقمي بالدول العربية و ذلك من خلال الاطلاع على أهم مؤشرات .

اولاً: مؤشرات النطاق العريض الثابت في البلدان العربية

لقد كان هناك انتشاراً واسعاً لخدمات النطاق العريض العالي السرعة في مختلف دول العالم لاسيما في البلدان العربية وكما يتضح ذلك في الجدول(2)

جدول (2) مشتركين النطاق العريض (لكل 100 فرد) في البلدان العربية للمدة 2005 – 2014

السنة	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005
البلد										
البحرين	21.39	22.52	22.41	22.55	12.38	11.71	8.39	6.61	4.06	2.44
مصر	3.68	3.26	2.84	2.32	1.86	1.36	1.02	0.64	0.35	0.20
الاردن	4.66	4.51	4.28	4.41	4.54	3.85	2.47	1.57	0.90	0.45
الكويت	1.38	1.40	1.45	1.50	1.54	1.58	1.48	1.37	1.24	1.09
لبنان	22.80	9.95	10.25	8.98	7.63	4.64	4.66	4.64	4.66	3.26
ليبيا	1.00	1.04	1.09	1.15	1.21	1.06	0.79	-	-	-
عمان	4.51	4.25	3.42	2.59	2.09	1.54	1.25	0.79	0.79	0.52
قطر	9.90	9.94	9.03	8.61	8.33	9.26	7.81	7.61	4.83	3.12
السودان	34.19	32.57	32.31	32.04	31.97	31.63	31.43	30.36	27.38	27.93
سورية	1.68	1.58	1.11	0.56	0.32	0.16	0.05	0.04	0.03	0.01
الإمارات	11.51	11.15	10.37	9.71	9.32	8.95	8.20	6.55	4.94	3.12
السعودية	10.36	10.18	8.91	6.93	6.28	5.37	3.98	2.40	0.86	0.27
تونس	4.44	4.86	4.86	5.20	4.54	3.55	2.19	0.93	0.43	0.17
اليمن	1.36	1.05	0.70	0.47	0.37	0.24	0.12	0.05	0.01	0.01
فلسطين	5.30	4.92	4.42	3.79	-	-	-	1.49	0.75	0.21
المغرب	1.29	2.96	2.56	2.12	1.86	1.59	1.53	1.59	1.56	1.29
الجزائر	4.01	3.26	3.00	2.60	2.43	2.25	1.36	0.82	0.49	0.40

Sources: ITU World Telecommunication/ICT Indicators database, Statistics 2015 .

يلاحظ من خلال تحليل بيانات الجدول (2) ان السودان قد سجلت اعلى مشتركين في النطاق العريض فائق السرعة في البلدان العربية في عام 2014 والذي قد بلغ ما يقدر بحوالي 34,19 مشترك لكل مائة شخص بينما احتلت لبنان المرتبة الثانية بواقع 22,80 مشترك لكل مائة شخص , اما البحرين فقد احتلت المرتبة الثالثة من بين الدول العربية في النطاق العريض العالي السرعة لتسجل 21,39 مشترك لكل مائة شخص في عام 2014.

ثانياً- مؤشرات الهاتف الخليوي المحمول في البلدان العربية

ان وجود شبكات الاتصال سواء كانت الهواتف العادية او الهواتف الخلوية او غيرها من الشبكات هي جميعها تعتبر من المؤشرات الاساسية من تمكين الاقتصاد الى التوجه نحو الاقتصاد الرقمي الجديد , وبذلك استطاعت البلدان العربية ان تتجاوز حاجز المائة بالمئة من استخدام الهاتف الخليوي المحمول والجدول (3) يوضح ذلك.

الجدول (3) مشتركين الهاتف المحمول (لكل 100 فرد) في البلدان العربية للمدة 2014-2005

السنة البلد	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005
البحرين	173.27	165.91	161.17	131.01	125.21	117.66	129.10	108.10	95.42	87.22
مصر	114.31	121.51	119.92	105.08	90.50	72.10	54.69	40.54	24.66	18.99
العراق	94.91	96.10	81.63	80.16	75.14	66.69	59.56	48.79	33.30	5.60
الأردن	147.80	141.80	128.17	111.16	102.56	97.30	89.89	84.37	80.00	59.89
الكويت	218.43	190.29	156.90	157.91	133.01	91.87	55.51	55.83	48.79	60.19
لبنان	88.35	80.56	80.81	77.19	65.97	56.28	34.09	30.44	27.12	24.92
ليبيا	161.12	165.04	155.77	163.85	180.45	159.85	125.56	77.83	69.07	35.75
عمان	157.75	154.65	159.25	159.00	164.34	149.09	124.13	97.29	71.16	52.86
قطر	145.76	152.64	126.86	120.48	124.96	124.60	105.18	109.70	95.06	87.29
السودان	72.20	72.85	74.36	68.78	41.54	36.11	28.95	20.36	11.90	4.76
سورية	70.95	56.13	59.30	59.24	54.32	47.65	34.68	31.87	24.86	16.24
امارات	178.06	171.87	149.64	131.40	129.43	138.27	137.64	133.36	113.20	109.29
سعودية	179.56	184.20	187.36	194.51	189.17	167.43	136.54	109.59	77.64	57.37
تونس	128.49	115.60	118.11	115.20	104.54	93.21	82.78	76.34	72.23	56.52
اليمن	68.49	69.01	58.28	50.07	48.70	37.40	29.70	20.53	14.41	11.31
فلسطين	72.08	73.74	74.30	70.12	64.88	45.99	34.43	27.42	22.58	15.94
المغرب	131.71	128.53	119.97	114.02	101.07	80.93	73.71	65.31	52.66	41.14
الجزائر	93.31	100.79	97.52	94.31	88.44	89.96	75.66	78.53	60.85	40.23
صومال	149.68	145.64	130.56	123.20	97.90	91.25	89.52	85.28	81.08	70.40

Soures: ITU World Telecommunication/ICT Indicators database, Statistics 2015 .

ان الجدول (3) يبين عدد الافراد المشتركين في الهاتف المحمول لكل مائة شخص في البلدان العربية , اذ وجد انها قد تجاوزت المئة بالمئة من عدد المشتركين , فقد احتلت الكويت المرتبة الاولى من بين البلدان العربية والذي بلغ عدد المشتركين 218,43 مشترك وذلك لكل 100 شخص في عام 2014 , اما السعودية فقد احتلت المرتبة الثانية بحوالي 179,56 مشترك

, كما احتلت الامارات المرتبة الثالثة على التوالي لتسجل 178,06 مشترك لكل مئة شخص وهذا ما قد تجاوز مئة بالمئة من عدد المشتركين في البلدان العربية لعام 2014.

ثالثاً- مؤشرات الانترنت في البلدان العربية

يعد مؤشر الانترنت احد اهم المؤشرات الاساسية في قياس تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والذي يعكس مدى قابلية الدول للوصول الى الاقتصاد الرقمي , ومن اجل الوقوف على الواقع العربي في مجال استخدام الانترنت فان الجدول (4) يوضح ذلك

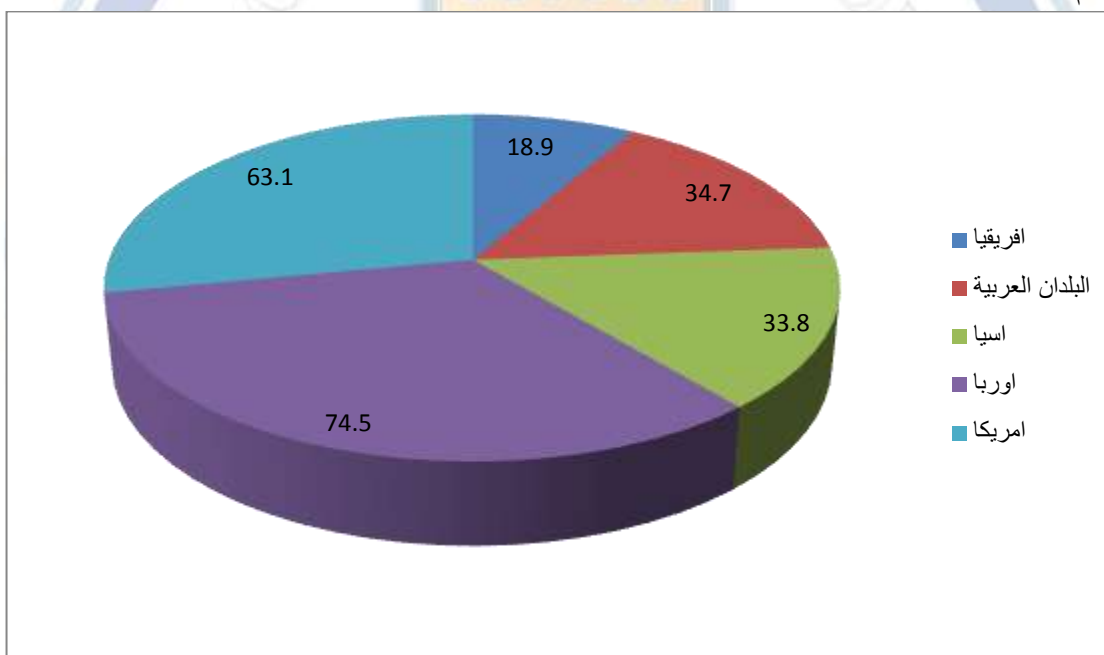
الجدول (4) النسبة المئوية لمستخدمي الانترنت في البلدان العربية للمدة 2005- 2014

السنة البلد	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005
البحرين	91.00	90.00	88.00	77.00	55.00	53.00	51.95	32.91	28.24	21.30
مصر	31.70	29.40	26.40	25.60	21.60	20.00	18.01	16.03	13.66	12.75
الاردن	44.00	41.00	37.00	34.90	27.20	26.00	23.00	20.00	13.87	12.93
الكويت	78.70	75.46	70.45	65.77	61.40	50.80	42.00	34.80	28.79	25.93
العراق	11.30	9.20	7.10	5.00	2.50	1.06	1.00	0.93	0.95	0.90
لبنان	74.70	70.50	61.25	52.00	43.68	30.14	22.53	18.74	15.00	10.14
ليبيا	17.76	16.50	-	14.00	14.00	10.80	9.00	4.72	4.30	3.92
عمان	70.22	66.45	60.00	48.00	35.83	26.80	20.00	16.68	8.30	6.68
قطر	91.49	85.30	69.30	69.00	69.00	53.10	44.30	37.00	28.97	24.73
السودان	24.64	22.70	21.00	17.30	16.70	-	-	8.66	-	1.29
سورية	28.09	26.20	24.30	22.50	20.70	17.30	14.00	11.50	7.83	5.65
الامارات	90.40	88.00	85.00	78.00	68.00	64.00	63.00	61.00	52.00	40.00
السعودية	63.70	60.50	54.00	47.50	41.00	38.00	36.00	30.00	19.46	12.71
تونس	46.16	43.80	41.44	39.10	36.80	34.07	27.53	17.10	12.99	9.66
اليمن	22.55	20.00	17.45	14.91	12.35	9.96	6.89	5.01	1.25	1.05
فلسطين	53.67	46.60	43.40	41.08	37.40	32.23	24.36	21.18	18.41	16.01
المغرب	56.80	56.00	55.42	46.11	52.00	41.30	33.10	21.50	19.77	15.08
الجزائر	18.09	16.50	15.23	14.00	12.50	11.23	10.18	9.45	7.38	5.84
الصومال	1.63	1.50	1.38	1.25	-	1.16	1.14	1.12	1.10	1.08

Soures: ITU World Telecommunication/ICT Indicators database, Statistics 2015 .

من الجدول (4) يلاحظ ان عدد مستخدمي الانترنت في الاقتصاديات العربية قد ارتفع بشكل ملحوظ اقتراناً بالسنوات السابقة فقد احتلت قطر المرتبة الاولى بما يقدر بحوالي 91,49 كنسبة مئوية من مستخدم الانترنت في عام 2014 ويليهما البحرين والامارات ليسجلا 91.00 و 90,40 مشترك وعلى التوالي في نفس العام بالإضافة الى الارتفاع الملحوظ في البلدان الاخرى والذي يعود الى الوعي الواضح والمستمر لدى الشخص العربي بأهمية خدمة الانترنت سواء كان في الحياة العلمية او العملية .

وعلى الرغم من التقدم الواضح حققته البلدان العربية سواء كان في مستوى الهاتف المحمول او على مستوى النطاق العريض والانترنت فان هناك فجوة واضحة بينها وبين بعض بلدان العالم , فعلى مستوى مستخدمين الانترنت لكل مئة شخص يلاحظ في الشكل (1) ان البلدان العربية قد حققت ما يقدر بحوالي 7.34 مستخدم لكل مئة شخص وهي بهذا تتجاوز البلدان الافريقية والبلدان الاسيوية على التوالي , الا ان هناك فرقا واضحا بينها وبين البلدان الاوربية والامريكية بحوالي اكثر من النصف ليسجلا 74.5 و 63.1 مستخدم وذلك للعام 2014.



شكل (1) عدد مستخدمي الانترنت في العالم (لكل 100 شخص) لعام 2014

المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات ITU World Telecommunication/ICT Indicators database, Statistics 2015 .

هذا الفرق الواضح بين البلدان العربية واوربا وامريكا يعود بالدرجة الاساس الى عدم وجود قاعدة قوية وبنيه تحتية لازمة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات , و الاعتماد المباشر وغير المباشر للأسواق الاجنبية.

رابعاً: عوائق الاقتصاد الرقمي في البلدان العربية

من اجل مواكبة العصرنة الرقمية التي يعيشها العالم اليوم وبالاخص للبلدان المتقدمة النمو فان تطوير الاقتصاد الرقمي مرتبط وبشكل كبير بما توفره الدولة للمؤسسات سواء تلك التابعة للقطاع العام او تلك المؤسسات التابعة للقطاع الخاص وبالشكل التي تتوفر فيها بنيه تحتية مرتبطة بالقوانين واللوائح والاتصالات المنظمة للاقتصاد الرقمي وبالشكل المطلوب .

لذا تصطدم اقتصاديات البلدان العربية بالعديد من العوائق والعقبات للسير نحو الاقتصاد الرقمي , وهذه العوائق تعمل على احداث فجوة رقمية بينها وبين اقتصاديات البلدان المتقدمة , فقد اصبح تعبير الفجوة الرقمية شائعاً ومنتشراً خلال السنوات القليلة الماضية وهذا كان نتيجة الثورة الرقمية والاتصالات التي تقاس بدرجة توافر اسس المعرفة بمكونات الاقتصاد الرقمي ومن تلك العقبات والعوائق هي:

- العوائق التقنية : هناك العديد من العوائق التي تواجه البنية التحتية للاتصالات في البلدان العربية , اذ ان معظم الشركات في تلك البلدان لا تملك الامكانيات المادية لشراء مساحة كبيرة من موجات التردد وهذا ما يميز بين بطن الانترنت , وكما ان عدم توفر خطوط الهاتف في العديد من المناطق في البلدان العربية مما يزيد من تفاقم المشكلة .
- ضعف شركات تقديم خدمة الانترنت(13): تعاني العديد من شركات تقديم الخدمة الرقمية من مشاكل عدم ترابطها بعضها مع البعض الاخر في العديد من البلدان العربية , اضافة الى البطء الشديد التي تتسم به شبكات الاتصال , لذلك يصعب الاعتماد على تلك الشبكات في ابداء التطبيقات الحرجة في الاقتصاد الرقمي وخصوصاً العمليات المصرفية والسفرة وتبادل البيانات والملفات المصورة.
- ضعف البنية التحتية الالكترونية: افتقار البلدان العربية الى استثمارات ضخمة في حقل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كسرعة ونوعية وسائل الاتصالات ونقل المعلومات والربط الالكتروني , وهذا ما قد لوحظ في الاستعراض السابق لواقع الدول العربية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومدى التباطؤ الواضح في هذا المجال سواء كان مقارنة البلدان العربية بعضها مع البعض الاخر او مقارنة بالبلدان العالمية , فبعض البلدان تعاني وبشكل اساسي من انعدام القاعدة الرقمية والبنية التعليمية اللازمة لها , بينما تعاني البلدان الاخرى من قصور الاطر والهيكل المالي والقانونية والادارية المرتبطة في التقنية الرقمية .
- ضعف قطاع البريد الداخلي وتوصيل البضاعة الى الزبون في وقت قصير مع ارتفاع تكاليف التوصيل.
- تخلف الادوات المالية في البلدان العربية وخصوصا اساليب الدفع الرقمية (بطاقات الائتمان).
- عدم وجود الية لضمان حقوق الزبون مثل ارجاع البضاعة .

الاستنتاجات

- 1- يعد الاقتصاد الرقمي من الوسائل الحديثة للتعامل الاقتصادي المحلي والدولي بالشكل الذي يزيل الحواجز التقليدية للنشاط الاقتصادي من الاعتماد بشكل كبير على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات القائمة على السرعة والفعالية .
- 2- وجود عدد من الملامح الرئيسية للاقتصاد الرقمي جعلت منه سمة أساسية من سمات الاقتصاديات المتقدمة والتي تعتمد عليها الحكومات الالكترونية والمصارف الالكترونية والاسواق المالية الالكترونية والشركات الالكترونية باستخدام التنقل والبيانات والاثار الشبكية.
- 3- يعد الاقتصاد الرقمي القوة الانتاجية الجديدة القادرة على توليد ثروة وفرص في النمو الاقتصادي عن طريق البحث والابتكار وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
- 4- ضعف الوعي في تطبيق واستخدام مكونات الاقتصاد الرقمي في البلدان العربية وعدم تعزيز دور القطاع المالي في توجيه وتخصيص الاستثمارات المحلية ورؤوس الاموال الاجنبية في مجال الاقتصاد الرقمي .
- 5- يلاحظ ان البلدان العربية قد حققت تقدم واضح في مؤشرات النطاق العريض لتسجل السودان 34,19 مشترك لكل مئة شخص في عام 2014 , بينما سجلت الكويت المرتبة الاولى في الهاتف المحمول بما يقدر بحوالي 218,43 لكل مئة شخص , اما مؤشرات الانترنت كانت هي الاولى بين البلدان العربية فقد كانت نسبة المستخدمين حوالي 91,49% .
- 6- على الرغم من استمرار مؤشرات الانترنت في البلدان العربية بالتقدم لتحقيق ما يقارب 34,7% بالمقارنة مع بلدان العالم الا انها متأخرة في مجال البنية التحتية وهذا ما يترجم بوجود فجوة رقمية واضحة .

التوصيات

- 1- ضرورة الانفتاح على التقدم العلمي والتقني في مجال الاقتصاد الرقمي بشكل واسع على اعتبار ان البحث والتطوير وتنمية الموارد البشرية على جميع مستوياتها يعد امراً ضرورياً واسباباً لدخول البلدان العربية حقل الرقمنة.
- 2- ضرورة العمل على وضع خطة واستراتيجية اقليمية واضحة وبرامج عمل مشتركة لتطوير خدمات الانترنت وخدمات تقنية المعلومات بجودة عالية واسعار معقولة في الاماكن الاقل نمو.
- 3- العمل على التنسيق بين البلدان العربية في توفير الطيف الترددي اللازم لإقامة خدمات النطاق العريض , عن طريق وضع اهداف واضحة و خطط تعزز خدمات النطاق العريض فائق السرعة.
- 4- توفير البنية التحتية الالكترونية للاقتصاد الرقمي في البلدان العربية , مع نشر ثقافة الحاسوب والانترنت من خلال الشبكات ومراكز البحث والتطوير وجعلها في متناول الجميع.
- 5- تعزيز دور القطاع المالي في توجيه وتخصيص الاستثمارات المحلية وجذب رؤوس الاموال الاجنبية في مجال قطاع تقنية المعلومات والاتصالات مع تبني الوعي الرقمي لأفراد المجتمع.

6- على البلدان العربية ان تظافر جهود التعاون والتنسيق بتبادل الخبرات والتجارب الناجحة مع البلدان المتقدمة , وذلك من اجل تجنب الاخطاء والاعتماد على افضل الممارسات في مجال الاقتصاد الرقمي واستيعاب الثورة الرقمية المعاصرة.

Conflict of Interests.

There are non-conflicts of interest .

المصادر

- ¹⁻ Kristina Mieshkova, Digital Economy: Seeking For Balance Global Trends 2015 – 2020, Moscow State University Moscow,2012,P3.
- ²⁻ Robert D. Atkinson & Andrew S. McKay, Understanding The Economic Benefits of the Information Technology Revolution, the Information Technology and Innovation Foundation, 2007,P7.
- ³⁻ Rosalind Croucher- Jill McKeough Copyright and the Digital Economy, This Final Report reflects the law as at 30 November 2013,P20.
- ⁴⁻ Dr. K. V. Ramachandran, Digital Economy, Scholars World-Irmjcr, Volume. Ii, Issue Ii, April 2014,P154.
- ⁵⁻ European Commission Directorate-General Taxation And Customs Union, Expert Group On Taxation Of The Digital Economy,2014,P3-4.
- ⁶⁻ Mohamed E. Gumaha and Zulikha Jamaluddin What is the Digital Economy, and How to Measure it , Faculty of Information Technology University Utara Malaysia,P 379.
- 7 - يدو محمد , بوعافية رشيد , انعكاسات الاقتصاد الرقمي على النشاط الاقتصادي ,الملتقى العلمي الدولي الخامس حول الاقتصاد الافتراضي, ص6.
- 8 - تقروت محمد ,اقتصاد الرقمي واشكالية التجارة الالكترونية في البلدان العربية , الملتقى العلمي الدولي الرابع حول الاقتصاد الافتراضي , ص8
- 9 - يدو محمد , بوعافية رشيد , مصدر نفسه , ص 6.
- 10 - سحقي نعيم , بصيري محفوظ , الاقتصاد الرقمي في الجزائر الفرص والتحديات _دراسة حالة الجزائر , رسالة ماجستير في العلوم التجارية جامعة البويرة , 2014 , ص40.
- ¹¹⁻ Stephen M. Mutula, Digital Economies: SMEs and E-Readiness, Business science reference , Hershey • New York,2010,P 30-32.
- ¹²⁻ European Commission Directorate-General Taxation And Customs Union , Opcit, P13.
- 13 - تقروت محمد , واقع وافاق التجارة الإلكترونية في الوطن العربي , رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية جامعة حسيبة بن بو علي , 2005, ص215.